مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد العشرون - المجلد الرابع - التاريخ - كانون الأول 2022 م
doi.org/10.52866/esj.2021.04.20.11

سياسة المفوض السامي الفرنسي غابرييل بيو تجاه سوريا (1938 - 1940) (في ضوء الوثائق الفرنسية)

أ.د. سرمد عكيدي فتحي
الجامعة العراقية / كلية التربية - قسم التاريخ
sarmed.f@gmail.com

مستخلص:

شهدت سورية احتلالاً فرنسياً مباشراً هدف الى تنفيذ مخطط في تجزئة وتقسيم سورية داخلياً من اجل بسط السيطرة الفرنسية عليها ، وحاولت من جهة اخرى تنفيذ و تمرير سياستها البغيضة من خلال المفوضين الساميين الفرنسيين الذين تزايدت اعدادهم في سوريا بصورة ملحوظة ، والتي اصبحت من اهم مميزات الاحتلال الفرنسي بذريعة امتصاص نقمة الشعب السوري وتلبية لمطالبهم المشروعة المتمثلة بأنهاء دور اي مفوض سامي يعمل على تمزيق وحدة الشعب السوري، ولعل المفوض السامي غابرييل بيو هو احد هؤلاء المفوضين الذي عمل بصورة او باخرى لتمرير تلك السياسة .

الكلمات المفتاحية: المفوض السامي، غابرييل بيو، سوريا، فرنسا.

Policy of the French High Commissioner Gabriel Beau towards Syria (1938-1940) (in light of the French documents)

Asiss. Prof. Dr. Sarmad Akidi Fathi
Iraqi University/College of Education/History Department
sarmed.f@gmail.com

Abstract :

Syria witnessed a direct French occupation aimed at implementing a plan to divide and divide Syria internally in order to extend French control over it. Under the pretext of absorbing the resentment of the Syrian people and in response to their legitimate demands represented in ending the role of any High Commissioner who works to tear the unity of the Syrian people, and perhaps the High Commissioner, Gabriel Pew, is one of those commissioners who worked in one way or another to pass that policy.

Keywords: High Commissioner, Gabriel Beau, Syria, France.

المقدمة:

حظيت السياسة الفرنسية تجاه سوريا باهتمام العديد من الباحثين العرب والاجانب، الا ان كل ما كتب عنها لا يتعدى في الغالب الحديث عن الثورات التي عدت سبباً في تحقيق الاستقلال وقيام الدولة السورية الحديثة او عن طبيعة السياسة الفرنسية تجاه المشرق العربي (سوريا ولبنان) وتمسك الطرفين بهما تحت ذرائع توفير الحماية للمسيحيين في البلدين، كما اقرتها المعاهدات والاتفاقيات السابقة التي عقدتها الحكومة الفرنسية مع السلطات العثمانية، عندما كان البلدين تحت الاحتلال العثماني لمدة قاربت اكثر من اربعمائة عام، ثم الانتقال الى السيطرة الفرنسية التي احتلت البلدين تحت ما يسمى الانتداب كجزء من خطة استعمارية لايجاد نوع من التوازن الدولي بينها وبين بريطانيا في المنطقة.

ولكن أهمية دراستنا تكمن في انها تناولت اسس الادارة الفرنسية الحاكمة على سوريا ابان عهد الانتداب وهي المفوضية السامية العليا والمتمثل بالمفوض السامي الفرنسي، وقد سلطت الضوء على المفوض السامي غبريل بيو ودوره السياسي في سوريا 1938-1940 في ضوء الوثائق الفرنسية، ولعل مرحلته تعد مرحلة تاريخية مهمة من تاريخ سوريا كونها مليئة بالاحداث والتطورات من جهة، ومن جهة اخرى كشفت طبيعة مقاومة المحتل الاجنبي الذي اراد تثبيت اقدامه وترسيخ مصالحه وتحقيق اهدافه عن طريق وسائل القوة والطائفية والقتل والدمار.

يعد دراسة المفوضيين الساميين الفرنسيين في سوريا نمط مهم في المنهج التاريخي لما له أهمية في كتابة وتوثيق المراحل المختلفة من طبيعة السياسية الفرنسية واتجاهاتها في سوريا وقد زاد من اهميتها اعتماد الوثائق الفرنسية والمصادر الاصيلة اساساً للبحث والتمحيص.

ولعل هذا المنهج ما دفعنا لدراسة الدور السياسي الذي مارسه رجل دبلوماسي وسياسي فرنسي بارز وهو غبريل بيو، بتسنمه مهام المفوض السامي لسوريا ولبنان للمرحلة (1938-1940) التي تعد من أهم وأعقد وأدق المراحل التاريخية في حياة المنطقة عامة وسوريا خاصة.

أولاً: أجهزة الإدارة الفرنسية في سوريا:

أدرك الفرنسيون جيداً ان الاعتماد على القوة العسكرية في حكم مناطق انتدابها في سوريا ولبنان، والتي حصلت عليها بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو المنعقد في 24 تموز 1920[1]، يثقل كاهل البلاد ولا يحقق الاستقرار في المنطقة، كما ان الفرنسيين اخذوا يرددون على مسامع السوريون واللبنانيون بأنهم جاؤوا الى ارشادهم وعونهم، وان سياستهم في هذه البلاد ستعمل على تعزيز جانب التمدن والرقي والحرية[2]، وانها تمتثل لمنظمة عصبة الامم التي أقرت مادتها الثانية والعشرين بأن: «**يطبق مبدأ الانتداب على المستعمرات والاراضي التي كانت تحكمها قبلاً دول زالت سيادتها بسبب الحرب**»[3].

(1) حول مؤتمر سان ريمو. ينظر: زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، بيروت، دار النهار، 1971 ، ص160 ؛ جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة: ناصر الدين الاسد واحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، 1974، ص403.

(2) مجيد خدوري، نظام الانتداب، تحليل ونقد، الموصل، مطبعة ام الربيعين، 1933، ص28 ؛ عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي ونظالنا الوطني 1926-1939، ج4، حلب، مطبعة الضاد، 1940، ص12.

(3) عصبة الامم: منظمة دولية أنشأت عام 1920 بموجب ميثاق شكل جزءا من معاهدة فرنسا عام 1919، التي تضمنت الاوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الاولى، اذ جاء ميثاق العصبة مرآة السياسة الدولية المكونة للجنة الميثاق المؤلفة من مندوبين عن كل الدول العظمى (الولايات المتحدة الامريكية، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا،

وبناءً على ذلك تكونت الإدارة الفرنسية في حكم سوريا ولبنان على ما يلي:

1 – المفوض السامي:

تحددت صلاحيات المفوض السامي الفرنسي في مناطق الانتداب بناءً على مرسوم صادر في 23 تشرين الثاني 1920، بأنه يمثل الجمهورية الفرنسية في تلك المناطق، ويتبع وزارة الخارجية ويمارس جميع صلاحيتها[1]، ولم يكن المفوض السامي الا عنواناً للسياسة الفرنسية الاستعمارية التي لم تتغير في اساس تفكيرها منذ بدأ الاحتلال لهذه المناطق، اذ كان هذا المفوض حاكماً مطلقاً له نفوذ وصلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، وكان له دور عسكري وسياسي في آن واحد[2]، وكان له نفوذ على السلطة القضائية في هذه المناطق، كما انه صاحب السلطة العليا في ادراج الاعتمادات المخصصة والمصاريف اللازمة لادارته في الموازنة المالية لتلك المناطق[3].

ونتيجة لتزايد حركة المعارضة الوطنية للانتداب وسياسة المفوض السامي التعسفية، قررت السلطات الفرنسية اتباع اساليب جديدة في هذه المناطق منها تبديل المفوض السامي من عسكري الى مدني، وأعلنوا عن استعدادهم لانهاء نظام الانتداب، فضلاً عن الدخول في مفاوضات لعقد معاهدات بينهم وبين سوريا ولبنان[4]. (والذي كان من ابرزهم (غبريل بيو) موضوع البحث).

2 – السكرتير العام:

حددت مهام السكرتير العام في الإدارة الفرنسية لمناطق الانتداب بمساعدة المفوض السامي في إدارته، وان يحل محله أثناء غيابه، ومن الناحية العملية فهو يمثل المدير التنفيذي لأعمال المفوضية العليا في مناطق الانتداب ويشرف عليها بعد الرجوع الى رأي المفوض السامي[5]، ويشير الباحث اللبناني (مسعود ضاهر) الى ان السكرتير العام (روبير دوكية) شغل هذا المنصب الإداري طيلة الفترة الانتدابية، وانه اسهم في وضع الكثير من النصوص القانونية التي بقيت نافذة الى ما بعد عهد الاستقلال، واغلبها قوانين تنظيمية واساسية منها قانون الانتخاب وقوانين الاراضي والمحاكم العقارية، من خلال توطيد «**نفوذ شركاتها ذات الامتياز ورسخ اقدامها ووسع سيطرتها .. ولا تزال اثار دوكية متصلة الى يومنا هذا في بعض الشؤون العمرانية والاستعمارية التي جعل منها مزيجاً يعود علينا ببعض الفائدة وعلى الفرنسيين بحصة الاسد فيها**»[6].

3 – الموظفين الفرنسيين:

ان أعمال المفوضية العليا للانتداب تدار من قبل فئتان من الموظفين الفرنسيين الاولى فئة المندوبين، والثانية فئة المستشارين، وهي تضم موظفين فرنسيين معينين كمستشارين فنيين او اداريين تقنيين او مراقبين، وكان دور المندوبين والمستشارين قانونياً تقديم المساعدة والآراء والخبرة الادارية لرؤساء المصالح المحلية، ويقدر عدد هؤلاء المندوبين والمستشارين في عام 1921 حوالي (316) موظفاً فرنسياً، وقد تزايد عددهم حتى وصل عام 1924 حوالي (352) موظفاً،

اليابان) للمزيد ينظر: موسى محمد ال طويرش، تاريخ العالم المعاصر بعد الحرب العالمية الاولى 1971–1914، بغداد، 2009، ص58–55.

(1) ستيفن همسلي لونكريك، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقل، بيروت، دار الحقيقة، 1978، ص147.

(2) المصدر نفسه، ص148.

(3) انطوان لمارج، لبنان السلطات العامة، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1963، ص28.

(4) كريم طلال مسير، العراق والاحداث السياسية في سوريا 1946–1938، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية الآداب، 1988 ، ص22.

(5) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي 1926–1914، بيروت، دار الفارابي، 1974، ص68.

(6) المصدر نفسه، ص69.

وبهذا التشكيل الإداري فان دوائر المفوضية العليا والمندوبين والمستشارين أصبحت تشكل قوة ادارية ودولة ضمن دولة على حد تعبير (مسعود ضاهر)، والذي يؤكد بأن بعض المندوبين والمستشارين مارسوا نوعاً من الاستقلالية الذاتية في مناطقهم دون الرجوع الى اوامر وقرارات المفوضية العليا والمندوب السامي، بل كانوا يشكلون حكومة ضمن حكومة تحميها دوائر الأمن والجيش وليس للوزارة عليهم سلطان[1].

وأخيراً تمكنت السلطات الفرنسية من خلال تشكيل هذا الجهاز الإداري الذي يترأسه المفوض السامي، ان تحكم مناطق انتدابها في سوريا ولبنان حكماً مطلقاً، وباعتبار ان هذه المناطق تشكل جزءاً لا يتجزأ من الامبراطورية الفرنسية.

ثانياً: تعيين المفوض السامي الجديد لسوريا ولبنان غبريل بيو 1940-1938:

1. غبريل بيو أحد معالم السياسة الفرنسية الجديدة:

شهدت فرنسا تغيراً كبيراً في سياستها تجاه سوريا ولبنان منذ أواخر عام 1938، حيث كانت حكومة الزعيم الاشتراكي ليون بلوم (Leon Blum)[2] تتبنى عقد المعاهدة مع سوريا ولبنان، فلما سقطت وخلفتها وزارة ادوارد دلادييه (Edward Delbee)[3] تبدل الموقف الفرنسي، لأن الرئيس الجديد كان يرى ان الوقت لم يحن بعد لاعطاء سوريا ولبنان استقلالهما[4].

والواقع ان مشروع معاهدة فرنسا مع سوريا ولبنان عام 1936 لم يكن مقبولاً من لدن حزب اليمين ولا الرأسماليين الفرنسيين، اذ انهم يرون في استمرار الاستعمار في المنطقة «حقلاً مثمراً للاستثمار»[5].

(1) مسعود ضاهر، المصدر السابق، ص71؛ عبد الرحمن الكيالي، المصدر السابق، ص544.

(2) ليون بلوم: فرنسي الاصل يهودي الديانة، ولد في منطقة الالتراس عام 1872، عمل اول مرة كناقد مسرحي الا ان تعاطفه مع قضية ديفورس دفعه الى الانتماء مع المجموعة الاشتراكية عام 1899 بزعامة جوريه، اصبح نائب للحزب عام 1919، واصبح رئيسا للحزب عام 1925، ثم تسلم منصب رئيس حكومة الجبهة الشعبية عام 1936، وبعدها اصبح اول رئيس وزراء فرنسي اشتراكي. للمزيد ينظر: آلن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ترجمة: سوسن فيصل سامر ويوسف محمد امين، ج1، دار المأمون للنشر، بغداد، 1992، ص119-118.

(3) ادوارد دلادييه (1970-1884): سياسي فرنسي، اشترك في الحرب العالمية الاولى، اصبح نائباً للبرلمان في باريس منذ عام 1919 وعضوا في الحزب الاشتراكي الراديكالي، احتل منصب وزير الحربية والدفاع للمدة (1940-1932) وترأس الوزارة (1940-1938)، قاد فرنسا للاشتراك في الحرب العالمية الثانية خلفه في منصب رئاسة الوزراء بول رينو، اعتقلته حكومة فيشي وعدته مسؤولاً عن هزيمة فرنسا من شباط 1942 وحتى نيسان 1945. للتفاصيل ينظر، لن بالمر، المصدر السابق، ص232-231.

(4) جورج انطونيوس، مصدر سبق ذكره، ص498.

(5) من أجل التخلص من رقابة لجنة الانتدابات عقد العراق وشرق الاردن معاهدات للتخلص من الانتداب واعلان الاستقلال التام، مما ادى الى انتقال عدوى المعاهدات الى سوريا ولبنان وطالب المفوض السامي دي مارتيل بعقد معاهدات من اجل نيل الاستقلال، وكان لوصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا شجع السياسيين واللبنانيين على عقد معاهدة بين فرنسا وسوريا وكذلك مع لبنان تقوم مقام الانتداب، وبالفعل جرت المفاوضات بين الجانب الفرنسي والسوري في باريس وبين الجانب الفرنسي واللبناني في بيروت عام 1936، وتم الاتفاق على صيغة المعاهدتين وقدمتا الى باريس للمصادقة عليها الا ان حكومة دلادييه الجديدة وهي من الحزب الراديكالي الاشتراكي التي فازت في الانتخابات الفرنسية واستلمت الحكم رفضت سياسة الحكومة السابقة، وعطلت كل مباحثاتها واعلنت عودة فرنسا الى سياسة الانتداب. للمزيد ينظر:

Archives du Miustere Des Affaies Etrangeres (A.M.A.E): Paris Syria – Lebanon, (S.-L.) 1930-1940. Vol. 493, P.110-111 ; Rapport du Miustere Des Affaies Etrangeres a' La Societe' des Nations sur La situation de La syrie et de liban, anuees 1924-1939, Paris, Vol. 1939, p.2-3.

ولعل معالم السياسة الفرنسية الجديدة تأكدت عندما استلم دالاديه حكم فرنسا وهو «استعمارياً متعصباً وعدواً لدوداً لسوريا خاصةً وللعرب عامةً»، واعلان حكومته رفض ابرام المعاهدة مع سوريا ولبنان، وتغيير المفوض السامي مارتيل وتعيين مفوض سامي جديد من الحزب الراديكالي الذي ينتمي اليه الرئيس دالاديه وذلك لتثبيت نفوذ فرنسا في بلاد الشام[1].

وفي 27 تشرين الأول 1938 أذيع في باريس خبر[2] عزل دي مارتيل (De martel)[3] وتعيين غبريل بيو (Gabriel pauay)[4] في اليوم التالي خلفاً له مفوضاً سامياً جديداً على سوريا ولبنان[5].

وقد صرح فينو (De vino) وزير الخارجية الفرنسي السابق، والصانع الرئيسي للمعاهدة، بقوله الصريح: **«ان تعيين مفوض سام جديد يعني عودة فرنسا الى سياسة الانتداب بخصم جديد للسوريين»**[6].

وكانت السياسة الفرنسية الجديدة تخشى تزايد النفوذ الألماني والايطالي في سوريا اذ اعتبروا ان النفوذ الالماني في سوريا قد ظهر عن طريق (النادي العربي) في دمشق، لأن بعض رجاله كانوا ممن درسوا في ألمانيا، وكان التأثير يظهر احياناً عن طريق التنظيمات وتقليد المشاعر الهتلرية، وأبدى الفرنسيون خشيهم من دور ايطاليا المعادي ايضاً لفرنسا، حيث وجدت ايطاليا في نقض فرنسا لعهدها مع سوريا فرصة مناسبة لشن هجومها على فرنسا عبر الاذاعة وباللغة العربية ودعت السوريين الى الثورة[7].

وأبرق سفير فرنسا في روما برقية هاتفية في 3 كانون الثاني 1939 الى وزارة الخارجية الفرنسية بباريس موضحاً الموقف الإيطالي من سياسة بلاده تجاه القضية السورية بقوله: **«ان سوريا مشمولة بالانتداب الفرنسي وتريد التخلص منه الا ان فرنسا اظهرت نيتها بعدم ابرام المعاهدة، ونشرت انتقادات رئيس الوزراء السوري للموقف الفرنسي وذكرت تفاصيل مناقشة المجلس النيابي السوري للموضوع في (31 كانون الاول 1938) والتي عبرت عن الارادة الوطنية السورية برفض التفاوض مع فرنسا لانشاء اتفاق جديد، وكذلك رفض الحكومة اللبنانية، وأشارت الصحف الإيطالية الى تأكيد رأي فرنسا بان سوريا جزء من الامبراطورية الفرنسية، كما تشير الى موقف الوطنيين المعارض للسياسة الفرنسية الجديدة والمفوض السامي الجديد (غبريل بيو) واعتبار سياسة فرنسا في الشرق الادني خطراً على السلام وختم السفير الفرنسي في روما برقية بالتوقع الى ظهور نشاط اكثر حيوية وحركة بين الوطنيين السوريين الذين صرحوا بأنهم سيقومون باضراب للتعبير عن رفضهم لسياسة فرنسا ومندوبها الجديد»**[8].

(1) عبد الرحمن الكيالي، المصدر السابق، ص551.

(2) Rapport, a' S.D.N. Anne'e, 1939, P.3.

(3) دي مارتيل: هو الفرد شارك داميان جوزيف، ولد في 27 تشرين الثاني 1878، درس الحقوق ثم أصبح سكرتير ثالث عام 1906 لمكتب رئاسة الوزراء الفرنسي، وفي 30 تموز 1913 كلف بأعمال السكرتير الاول في بكين، تولى وكالة المندوب السامي في سيبيريا عام 1918 من تموز حتى ايلول 1919، وأصبح وزيراً مفوضاً في بكين في 10 كانون الاول 1928. للمزيد ينظر، د.ك و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 731/ 311، تقرير المفوضية العراقية في بيروت والمرسل الى وزارة الخارجية العراقية ذي الرقم 7178 والمؤرخ في آب 1933، 18، ص132.

(4) Rapport, a' S.D.N. Anne'e, 1939, P.4.

(5) كان بيو سفيراً لفرنسا في فيينا قبل ضم النمسا الى الرايخ الثالث (المانيا) وهو بروتستانتي المذهب. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص418.

(6) Vienot, p., Le tral Te' franco-syrien, Paris, 1939, P.16.

(7) Ibid, P.16-17.

(8) A.M.A.E, L. (S.-L.), Vol.496, P.121-123.

2. جهود غبريل بيو لدراسة القضية السورية قبل مغادرته باريس:

وصف غبريل بيو بانه من كبار الدبلوماسيين الفرنسيين، حيث كان يشغل منصب سفير بلاده في فيينا قبل انضمام النمسا الى المانيا[1]، ولذلك عندما دعي بيو الى تسنم منصبه الجديد في سوريا فانه اراد فهم القضية السورية والالمام بها من أجل تحديد أسلوب عمله وما يتوجب عليه القيام به في سوريا قبل التوجه إليها، لذلك طلب عقد اجتماع تشاوري مع صناع القرار في وزارة الخارجية الفرنسية، وتشير الوثائق الفرنسية ان بيو: «**حضر اجتماعاً في مكتب السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية اشترك فيه مع سلفه دي مارتيل (المفوض السامي السابق) والجنرال غاملان رئيس أركان الحرب (المرشح لمنصب القيادة العامة للجيش)، ومساعده الجنرال هنتزينجر، الذي كان قائداً عاماً لجيش الشرق في سوريا، وتباحثوا فيما يجب عمله، وفيما اذا كان ينبغي ابرام المعاهدة في الصيغ الأخيرة التي حددت في مفاوضات باريس، أو انه يترتب ان يطلب من الحكومة السورية الموافقة على تعديلات جديد، حتى يكون الوثوق تماماً بأن الحكومة الفرنسية لا تتعرض لفشل جديد أمام البرلمان ربما يقضي على الوزارة الفرنسية نفسها، وانقضى الاجتماع دون اتخاذ قرار**»[2].

الا ان بيو وضع نصب عينيه نصائح الجنرال غاملان (Gamelin)[3] والاميرال دارلان (Darlan) رئيس أركان القوات البحرية الفرنسية، اللذين كانا يريان وجوب الإبقاء على القوات الفرنسية في الشرق بصورة كاملة لأن شبح حرب عالمية على الأبواب[4].

وكانت الحكومة الفرنسية قد كلفت المفوض السامي بيو بدراسة موضوع المعاهدة الفرنسية مع سوريا محلياً ثم يحيطها علماً بنتائج دراساته خلال شهرين أو ثلاثة، وعلى أن تتم هذه الدراسة بصورة موضوعية من أجل تحقيق المصالح الفرنسية[5]. ويبدو واضحاً طلب الحكومة السورية من بيو بعد تعيينه بمنصب المفوض السامي، هو ان يذهب الى سوريا ويدرس امورها ويقدم للحكومة نتائج التحقيق الذي يقوم به بصورة موضوعية دون التأثر باتجاهات احزاب اليمين او اليسار على حد تعبير (الارمنازي)[6].

وحتى يحدد اسلوب عمله في سوريا لابد للمفوض الجديد بيو ان يفهم نفسية الشعب السوري، ولذلك تخبرنا الوثائق الفرنسية بأن بيو: «**قام قبيل سفره الى سوريا بزيارة مسجد باريس في 31 كانون الاول 1938 واجتمع بامامه وبالمعهد الاسلامي، وكان برفقته مساعدوه في مكتبه ومسيو لابير مدير مكتب سوريا في وزارة الخارجية، وحضر الزيارة شخصيات من المشرق ومن شمال افريقيا وخاصة (سي محمد) الممثل الفرنسي الرسمي في مكة (وهو جزائري) والجنرال بريموند الرئيس القديم للبعثة العسكرية في الحجاز (أثناء الحرب العالمية الأولى)، وأثنى بيو على التقارب بين فرنسا والإسلام، وأعلن بأنه سيقدم برهاناً للعالم الاسلامي على حل القضايا الحساسة، كما أعلن أيضاً بأنه سيعمل حساباً لكل آمال مختلف الشعوب من مختلف الأصول**

(1) نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1973، ص130 ؛ عبد الحمن الكيالي، المصدر السابق، ص418.

(2) A.M.A.E, L. (S.-L.), Vol.573, P.117.

(3) غاملان: (1872-1958) قائد عسكري فرنسي، تولى رئاسة الاركان لبعلمة من عام 1931 حتى عام 1935 والمفتش العام (1935-1937)، ونائب رئيس مجلس الحزب الاعلى من عام (1935-1940) . للمزيد ينظر، فلاديمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية في سورية 1925-1927، ترجمة، محمد دياب، ط1، بيروت، 1987، ص209؛ روجرز باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الكريم الجبلي، ج1، دار المأمون للنشر، بغداد، 1990، ص257.

(4) A.M.A.E, L. (S.-L.), Vol.573, P.124.

(5) Ibid, P.128.

(6) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص130.

العرقية والمذهبية المتنوعة في سوريا»[1] وأخيراً أكد بيو ان بلاده: «**بامكانها ان تكون قوة مسيحية واسلامية لحماية هذين الدينين العظيمين**»[2].

وتخبرنا الوثائق الفرنسية عن جهود اخرى للمفوض السامي بيو من أجل الالمام باوضاع سوريا وتكوين افكار كاملة عنها قبيل مغادرته باريس بقوله انه: «**استشار عدداً من المفوضين الساميين السابقين وفهم تعقيدات الدور الذي سيقوم به، كما تحدث مع عدداً من الشخصيات المختصة بالمشرق لأخذ وجهات نظرها، وأدرك ان مصلحة فرنسا لن تبتعد عن شرق البحر الابيض المتوسط والمشرق حيث الطرق الكبرى البرية والجوية التي تؤدي الى الشرق الاقصى، وان دمشق مركزاً للحضارة العربية**»[3].

3. **بيو وخطابه التهديدي من بيروت:**

في 5 كانون الثاني 1939 وصل المفوض السامي الجديد بيو الى بيروت[4]، واستقبل فيها من أعضاء الحكومة اللبنانية وممثلي المفوضية العليا وعلى رأسهم (ميرية) السكرتير العام للمفوضية والجنرال (كايو) القائد العام للقوات الفرنسية في المشرق، وفور وصوله عقد اجتماعاً بأركان المفوضية العليا للوقوف على واقع الحال في سوريا ولبنان[5]. مؤكداً لهم بأن مهمته تنصب على هدم العهد الوطني وعدم التصديق على معاهدة عام 1936 وتمسك حكومته بسياسة الانتداب[6].

ولعل هذا يتفق تماماً مع ما صرح به رئيس وزراء فرنسا دلاديه أمام الصحفيين عند مغادرة غابريل بيو باريس بقوله: «**ان سوريا ولبنان ليست بحاجة الى معاهدة الاستقلال ولكنها بحاجة الى رجل قوي وحازم كالمسيو بيو ... حيث جاء بيو مندوباً سامياً وفي رأسه خطة مرسومة وتفويض مطلق ومعه تعليمات صارمة بانهاء مسرحية الاستقلال**»[7].

ومن راديو بيروت القي المفوض السامي بيو في 11 كانون الثاني 1939 خطاباً موجهاً الى الشعب السوري قبل توجهه الى دمشق[8]، تحدث فيه عن فرنسا ورسالتها تجاه الشرق، وكرر نفس أسلوب الخطب السابقة بقوله: «**ان العالم المتمدن أوكل الى فرنسا في هذه البلاد مهمة توفير الأمن والعدل اللذين لا يزالان الشرط الأول لحياة وطنية مستقلة، ولا يسع فرنسا ان تتجاهل هذا الواجب دون ان تخل بشرفها، وهي تملك الوسائل للقيام به**» كما تمنى بيو لابناء سوريا ولبنان السعادة والهناء ودعى الى المحبة الأخوية والهدوء، كما حدد في خطابه طبيعة العلاقات الفرنسية السورية وطلب من سوريا «الصداقة المخلصة والدائمة»، وأشار الى انه قادم لدفن المعاهدة والعودة الى سياسة الانتداب، مؤكداً ان حكومته عدلت عن سياسة التعاقد والمعاهدات وعادت الى سياسة الانتداب[9].

وأشارت الوثائق الفرنسية الى خطاب بيو بأنه تعبير عن تغيير واضح في السياسة الفرنسية تجاه المشرق، وان حليفتها بريطانيا استقبلت خطاب بيو بشكل مفاجئ وعدم سرور، وان كثيراً من رجال السياسة في بريطانيا

(1) A.M.A.E, Societe des Nations, Vol.573, P.133.
(2) Ibid, P.134.
(3) Ibid, P.138.
(4) F.O.371/23276, E390, No.16, P.73, British, cousuL To Paris, 31, January, 1939.
(5) يوسف الحكيم، سوريا والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، 1983، ص285.
(6) دار الكتب والوثائق (د.ك.و) البلاط الملكي، رقم الملف 311/ 4812 ، تقرير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية في 14 كانون الثاني 1939، و3 ، ص5.
(7) وقد أشار بيو عن التعليمات التي استلمها من رئيس الوزراء الفرنسي دلاديه قبل مغادرته باريس في كتابه الذي اصدره على شكل مذكرات والمعروف ب (سنتان في المشرق- ذكريات عن سوريا ولبنان)، للمزيد ينظر:
Puaux, Gabrial, Deux annees au, Levant, Souvenirs de La syria et du Liban, 1939-1940, paris, D.T., P.18.
(8) A.M.A.E, S. D. N., Vol.573, P.133.
(9) حول نص الخطاب ينظر: Puaux, Op. Cit, P.19-21.

يرون ان السياسة الفرنسية في سوريا تعد خطراً على السلام في المنطقة واشاروا الى ان المشكلة السورية «**لا يمكن ان تصل الى حل في معنى ثاني مستقل**». واشارت الوثائق الى ان الصحف في روما تناولت الخطاب بالتحليل ووصفته بقولها: «**انه خطاب متغطرس**»[1].

اما (فينو) وزير الخارجية الفرنسي السابق فقد وصف الخطاب بقوله: «**لم يكن بإمكان بيو ان يجد فور وصوله قصصا وتبريرات للموقف الفرنسي والاخطار التي تهدد فرنسا، لذا كان كلامه عاما**»[2].

وكان تأثير خطاب بيو سيئاً على الشعب السوري اذ انه اعلن وبوضوح التراجع عن بنود معاهدة 1936، والابقاء على سياسة الانتداب الاستعمارية، لذا خرجت المظاهرات في دمشق وحلب وحمص عقب الخروج من المساجد واغلقت المحلات واعلن الاضراب احتجاجا عن تخلي الحكومة الفرنسية الجديدة عن المعاهدة[3].

ومن جانبها قررت حكومة الكتلة الوطنية السورية ان تستقبل بيو كضيف اذا جاء الى دمشق لزيارتها، لا كمفوض سامي يزور البلاد ليظهر قوته وسلطانه كما كان يفعل السابقون[4].

4. قدوم المفوض السامي بيو ومواجهته بسوء الاستقبال:

اشار المفوض السامي بيو الى سوء استقباله عند زيارته لدمشق في الثاني عشر من كانون الثاني 1939، حيث لم يستقبله احد من الحكومة والشعب[5]، بل اغلقت دمشق لدى وصوله[6]، وقد وصف بيو هذا الاستقبال بقوله: «**انه اخراج متقن فلم يظهر احد في الشوارع التي مر بها موكبي**»[7]، وبالمقابل فأن الجمع كان كبيرا في حفل الشاي الذي اقامه رئيس الوزراء السوري جميل مردم[8] على شرف المفوض السامي بيو، وهذه سياسة تكتيكية من الكتلة الوطنية التي ارادت ان تثبت انها تستطيع ايجاد فراغا حول المفوض السامي، وفي نفس الوقت انها قادرة على ان تجمع حوله صفوة المجتمع السوري متى تشاء، وتحدث بيو عن حدث في الحفل ترك اثره في نفسه بقوله: «**اقترب مني شيخ معمم وخاطبني بلهجة حادة طالباً ان توضع المعاهدة موضع التنفيذ حالاً، وأخذ يتحدث معي بلغة غير ودية...**»[9].

وفي الوقت نفسه امتلأت شوارع المدن السورية بالمتظاهرين من الطلاب ومن آزرهم من عامة الشعب ومن احزاب المعارضة، وهي تهتف ضد الانتداب وسياسة فرنسا الاستعمارية، وداعية الى الاستقلال الوطني وتحقيق الوحدة السورية[10].

(1) A.M.A.E, S. D. N., Vol.573, P.134.

(2) Vienot, Op. Cit, P.16.

(3) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4812، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، المؤرخ في 14 كانون الثاني 1939، و3 ، ص7-6.

(4) المصدر نفسه، و 3، ص7.

(5) Puaux, Op. Cit, P.21-22.

(6) الارمنازي، المصدر السابق، ص131.

(7) Puaux, Op. Cit, P.22.

(8) جميل مردم، هو جميل بن عبد القادر مردم بك، سياسي سوري، ولد عام 1890 في دمشق، درس القانون بباريس عام 1911، اصبح احد اعضاء الوفد المفاوض في مؤتمر الصلح بباريس عام 1919، وهو احد مؤسسي حزب الكتلة الوطنية السوري عام 1936، الف اول حكومة وطنية في سورية أسهمت فيها الكتلة الوطنية باربعة وزراء وهم (سعد الله الجابري، شكري القوتلي، هاشم الاتاسي وفارس الخوري) فضلاً عن جميل مردم أستمرت هذه الوزارة لمدة ثلاث سنوات، تولى منصب رئاسة الوزراء بعد استقلال سورية عام 1946 حتى عام 1948. توفي في القاهرة عام 1960، ونقل جثمانه الى دمشق ليدفن فيها . للمزيد ينظر، صباح نوري المزروك، جميل مردم (1894 – 1960)، موسوعة اعلان العرب، ج1. ط، بيت الحكمة، بغداد، 2000، ص128، عبد السلام متعب عيدان الربيعي، جميل مردم، ودوره السياسي الدبلوماسي حتى عام 1948، رسالة ماجستير (غير منشورة) معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2000.

(9) A.M.A.E, S. D. N., Vol.573, P.135.

(10) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق

ويقول منير الريس رئيس الشعبة السياسية في مديرية الشرطة: «**ان الأوامر كانت تصدر في وزارة الداخلية بتفريق التظاهرات واعتقال المتظاهرين ولكن المظاهرات اليوم (12 كانون الاول 1939) ضد ممثل فرنسا التي رجعت عن سياسة التعاقد وضد استعمارها، وهذه لا تعتبر شغباً كما كانت تعتبر حينما تقوم ضد الحكومة قبل ذلك**»، وكان الريس بصفته رئيساً للشعبة السياسية، يطلق سراح المتظاهرين المعتقلين وفي مساء اليوم نفسه الذي وصل فيه بيو دمشق قدَّم الريس استقالته من رئاسة الشعبة، معتبراً ان مهمته في الوظيفة انتهت بانتهاء العهد الذي كان طابعه الاستقلال، ويستمر بالقول: «**وعلى الرغم من عدم قبول استقالتي فقد انقطعت عن العمل واتلفت جميع الاوراق والتقارير وسجلات الافراد واحوالهم السياسية التي نظمتها لتكون مرجعاً لكل من يتولى بعدي هذا العمل السياسي في مديرية الشرطة، فنظام الانتداب يقضي بان تكون مديرية الشرطة تحت سيطرة الفرنسيين، وواجبي ان لا أترك تلك الوثائق لفرنسا وعملائها بعد انتهاء الحكم الوطني**»[1]. وهذا دليل على رفض المفوض السامي الجديد وعدم التعاون معه.

وفي اليوم التالي لوصوله عقد المفوض السامي بيو اجتماعاً بدار المفوضية في دمشق مع أركان المفوضية وجرى بحث قضايا البلاد ومنها قضية المعاهدة، وقد حضر الاجتماع رئيس الوزراء جميل مردم ووزراءه، وبينوا للمفوض السامي ما يقوم به الموظفون الفرنسيون في المحافظات من أعمال تغاير سياسة التعاون والتفاهم وتضر بصداقة الطرفين وتثير الرأي العام عليهم، فقال بيو: «**ان المعاهدة قد تأجل تصديقها من المجلس النيابي الفرنسي وأنا اتيت الى سوريا ولبنان أدرس الحالة، فاسمحوا لي بهدنة لثلاثة اشهر ثم ارفع تقريري ونرى ما نعمل، وعندما سأل عن استمرار الاضطرابات في المناطق الثلاث (اللاذقية والسويداء والجزيرة) ودوام الاعتداءات على الموظفين والحكام والأهلين، وعدهم باعادة الامن الى نصابه...**»[2].

وأثناء الاجتماع حذر بيو رئيس الوزراء جميل مردم بأن كل ما شاهده وسمعه في دمشق من (سوء الاستقبال) بجعله يعتقد بأن الكتلة الوطنية تنساق في لعبة خطرة بلجوئها الى اهابة الرأي العام السوري ضد فرنسا، ومما قال له ايضاً: «**انني مكلف بمهمة وأريد ان اقوم بها دون أن أمكن نفسي من التأثر بمظاهرات مدبرة ومحرض عليها، وأقدر بأن من حقي المطالبة بأن يسود النظام وبأن لا يعكر صفوه شيء، والا فأنني قد حزمت أمري على ان اسحب من الحكومة سلطات الشرطة التي سلمت اليها قبل ان تقترن المعاهدة بالتصديق، وان السلطة العسكرية الفرنسية تستطيع ان تحفظ الامن العام، واضفت بأن الاوامر ستعطى للقطاعات العسكرية باللجوء الى استعمال السلاح اذا ما هوجمت**»[3].

وكان بيو يتتبع الاخبار الواردة من سوريا وخاصة النقمة الشعبية على سياسة فرنسا الجديدة، ويرى بأن المحرض الاساس ورائها جميل مردم، اذ قال في مذكراته: «**وعند مغادرتي فرنسا وردت الي الاخبار عن قيام جميل مردم بالتوزيع الاركستالي للهياج الشعبي**»[4]. وبعد ذلك اراد المفوض السامي الانتقام من الكتلة لهذا الاستقبال السيء فرجع منزعجاً الى بيروت في نفس اليوم[5].

العربي، مطابع الغرباء، دمشق، 1976، ص297.

(1) A.M.A.E, S. D. N., NO. 524, P.40.

(2) حول الاجتماع ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص461-460.

(3) A.M.A.E, S. D. N., Vol.573, P.134 ; Puaux, Op. Cit, P.14.

(4) Puaux, Op. Cit, P.5.

(5) د.ك. و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4812، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية برقم 6/1/ 33، المؤرخ في 16 كانون الثاني

ثالثاً: سياسة بيو الطائفية (صدور مشروع قانون الطوائف):

كان أهم ما أثار حفيظة الشعب السوري هو اصدار المفوض السامي قانون الطوائف الدينية، وهو نظام الأحوال الشخصية رقم (146) في 18 تشرين الثاني 1938، المعدل للقانون الأول رقم (60) الذي أصدره المفوض السابق دي مارتيل في 13 آذار 1936، والمتضمن نظام الأحوال الشخصية للطوائف في سوريا ولبنان شاملاً المسلمين والمسيحيين على قاعدة المساواة مقتضاه ان كل من أتم سن الرشد، وكان متمتعاً بقواه العقلية له حرية الاعتقاد الديني والمذهبي من طائفة الى اخرى، وما الى ذلك من صلة بالشؤون الدينية والمعاملات المذهبية[1].

وكان القانون المعدل قد نشر في الجريدة الرسمية في 15 كانون الأول 1938 ويتضمن تعديلاً طفيفاً لبعض مواد القانون الأول رقم (60) بحيث جعله غير شامل الناحية الدينية الحساسة، اي اخراج المسلمين منه، معلناً ذلك في الجريدة الرسمية، ولا يؤخذ به الا بعد موافقة الحكومة عليه[2].

ويشير الحكيم قائلاً: «**ان بيو لدى اجتماعه بالحكومة السورية عند زيارته لدمشق في 12 كانون الثاني 1939، حث الحكومة على تنفيذ أحكام نظام الطوائف الدينية، وهو في الواقع نظام الأحوال الشخصية الموضوع والمعدل في عهد سلفه مارتيل تنفيذاً يتفق وحضارة الشعب السوري، فوافقته الحكومة السورية بلسان رئيسها جميل مردم بك على رأيه، مؤكدة له عزمها على تنفيذ ما عجزت عنه الحكومة السابقة...**» ويؤكد الحكيم بأن المفوض السامي بيو عندما أدرك قدرة الوزارة المردمية وتمتعها بثقة الشعب طلب منها تطبيق (نظام الطوائف)، فوافقت الحكومة «**مؤملة من وراء ذلك التقدم خطوة الى الامام في سبيل التطور الحديث ولكي تنال الحكومة ثقة الشعب...**»[3]. ويبدو ان حكومة جميل مردم كانت تريد تطبيق قانون الطوائف التي أصدرتها المفوضية الفرنسية وذلك لكسب رضا الفرنسيين من أجل ابرام المعاهدة.

بينما ينفي عبد الرحمن الكيالي بصفته وزير العدلية في حكومة جميل مردم موافقة الحكومة على قانون الطوائف، اذ يقول: «**كان لاصدار المفوضية لمشروع قانون الطوائف رد فعل استثمره الخصوم للطعن فينا وعلى رأسهم الشيخ كامل القصاب، فثارت ثائرة رجال الدين وطلاب المدارس الدينية واجتمعوا وظنوا، وبعض الظن اثم، ان وزارة العدلية هي التي نشرت القانون ولم يعلموا ان المفوضية هي التي نشرته وهي التي وضعته دون علم الوزارة**»[4].

ولكنه يعترف بأن الوزارة وافقت على فكرة اصدار قانون ينظم الأحوال الشخصية للطوائف تكملة للقانون السابق رقم (60)، ولكن المفوضية اصدرته بنفسها بعد اطلاع الوزارة على نصه، وذلك خلافاً للاتفاق الخاص بين الحكومة والمفوضية بأن لا يصدر اي قانون الا بالاتفاق المسبق، ويضيف عبد الوهاب الكيالي قائلاً: «**ان المفوضية أصدرت المشروع بدون ان تبدي الحكومة رأيها فيه، وتجاهلت المفوضية وجود الحكومة السورية والمجلس النيابي**»[5].

1939، و3 ، ص4.

(1) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص287 ؛
Rapport, a' S.D.N. Anne'e, 1938, P.70.

(2) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، (1920-1970)، دار ابن خلدون، بيروت، 1977، ص38.

(3) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص287.

(4) عبد الوهاب الكيالي، المراحل، المصدر السابق، ص525.

(5) عبد الوهاب الكيالي، المراحل، المصدر السابق، ص-524 525.

وبعد أن قامت المظاهرات الشعبية في العاصمة دمشق وبقية المدن السورية منددة بالقانون ومطالبة بسقوط الحكومة وفي 10 شباط 1939 نشرت جمعية العلماء بدمشق احتجاجاً على القانون الذي يثير المشاعر الدينية ويعزز السياسة الطائفية الاستعمارية[1].

وفي المقابل اعلمت الوزارة المحاكم بعدم تطبيق القانون المرسوم الذي يخص الجماعات الدينية، اذ يشير وزير العدلية الكيالي الى ان الحكومة «**أصدرت امراً وزارياً الى جميع المحاكم بتوقيف العمل بهذا القرار الصادر من المفوضية خلافاً للأصول**» ويضيف: «**رفضت الوزارة سحب أمرها الى المحاكم وأجابت المفوض ان الذي أصدر القانون هو المفوض السامي وعليه استرداده ..**»[2]. وجاء ذلك الرد الحكومي بعد ان طالبها المفوض السامي بسحب امرها الوزاري من المحاكم من أجل تنفيذ القانون[3]. اذ اشار بيو الى ان الحكومة السورية اجتمعت على قرارات المفوض السامي في قانون الطوائف بتأثير من احتجاج العلماء الذي اعتبر القرارات مخالفة لشريعة القرآن، ولذلك ابلغت الحكومة رؤساء المحاكم باعتبار القرارين (60) و (146) باطلين ولا يعمل بهما[4].

وأمام اصرار المفوض السامي على التنفيذ، تجددت المظاهرات الشعبية ضد الحكومة، لكن الاخيرة تداركت الأمر بحكمة حينما قررت في 13 شباط 1939 ان يعهد الأمر الى لجنة حقوقية عليا لدراسة النظام المذكور وابداء رأيها فيه[5].

وقد تألفت اللجنة من المفتي العام شكري الاسطواني والرئيس الثاني لمحكمة التمييز يوسف الحكيم وبرئاسة الرئيس الأول مصطفى برمدة، واصدرت اللجنة مذكرة تضمنت ما يأتي[6]:

1. ان المسلمين اكثر من اهل البلاد فلا يجوز اعتبارهم طائفة.
2. ليس للمسلمين رؤساء روحيون يمثلونهم لدى السلطة العليا.
3. لا يجوز اعطاء المسلم حرية ترك دينه واعتناق دين اخر لانه اذا فعل ذلك يستحق القتل.
4. ان الدين الاسلامي يقضي بأن الولد يتبع المسلم من والديه (اي اباه المسلم).
5. ان الاسلام يقضي بعدم التوارث في اختلاف الدين[7].
6. ان الاسلام يجيز زواج المسلم من غير المسلمة لكنه يحرم زواج المسلمة من غير المسلم.
7. ان تشكيل محكمة عليا للبت في الخلافات التي ستؤدي الى الحكم بغير ما انزل الله.

وفي 16 شباط 1939 رفعت الحكومة السورية مذكرة الى المفوض السامي لترسل عن طريقه الى الحكومة الفرنسية، احتجت فيها الحكومة على السياسية الفرنسية الجديدة، وكررت الحكومة في مذكرتها ما طالبت به سابقاً حول عدم شرعية قرارات المفوض السامي، ومطالبتها باستلام السلطات من الفرنسيين، ووقف تنفيذ قانون الطوائف في المحاكم لمخالفته احكام الشريعة الاسلامية، واستندت الحكومة في مذكرتها على قرارات المجلس النيابي السوري السابق في جلسته التاريخية في الحادي والعشرين من كانون الأول عام 1938، والذي بموجبه اعتبرت سوريا نفسها مستقلة، وذلك بان قرارات المفوض السامي لم يعد لها أي مفعول[8].

(1) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص306.
(2) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص525.
(3) د.ك. و ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4812، تقارير المفوضية العراقية في سوريا 1945-1939، و3 ، ص5.
(4) Puaux, Op. Cit, P.32.
(5) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص287.
(6) المصدر نفسه، ص288-287.
(7) A. M. A. E, DF. NO. 584, P. 53.
(8) A.M.A.E, S. D. N., Vol.573, P.143-144.

الا ان بيو رفض مذكرة الحكومة السورية على الرغم من انها مرسلة عن طريقه، وطلب من مندوبه في دمشق (دوهو تكلوك) والجنرال كلير قائد حامية دمشق مقابلة رئيس الحكومة جميل مردم وابلاغه رفض مذكرته، وكان كلام قائد حامية دمشق لرئيس الحكومة مهدداً ومنذراً بالقول: «**ان كل حجر يرمى به جندي سيقابل بالرصاص**»، وأبلغوه بأنه لا يحق للحكومة اتخاذ قرارات تلغي قرارات المفوض السامي[1]، فكان رد جميل مردم رئيس الحكومة السورية قوياً [2]معتبراً ان قرارات المفوض السامي ومنهم القرارين (60) و(146) المتعلقين بقانون الطوائف الدينية ملغيان[3].

وبعد ان تأزمت الأمور طلب المفوض بيو في 18 شباط 1939 من الوزارة ان تستقيل لعدم وجود تفاهم او انسجام مع سياسة المفوض، حتى انه هدد باللجوء الى القوة العسكرية اذ قال: «**ان الشرقيين يفكرون بطريقة الصور المجسمة وكان من الملائم ان نفرض صورة السيف على جميل مردم**»، وبعد وصول انذار المفوض بيو عزم جميل مردم على عقد اجتماع طارئ لاعضاء حكومته وعرض عليهم تطورات الموقف، فعزمت الوزارة على الاستقالة في اليوم نفسه، اي في الثامن عشر من شباط عام 1939[4] اذ ان المفوض السامي بيو قد احرج الحكومة وطلب منهم ان تقدم في غضون ساعتين جواباً على الانذار الذي تبلغوه «**فحاروا في أمرهم وخافوا على انفسهم من بطش الشعب**» وقرروا الاستقالة[5].

وذكر جميل مردم في كتاب استقالته الذي قدمه في يوم السبت الساعة الحادية عشر من يوم الثامن عشر من شباط عام 1939 الى رئيس الجمهورية السورية هاشم

(1) Puaux, Op. Cit, P.33.

(2) A. M. A. E, DF. NO.,350, P322.

(3) الارمنازي، مصدر سبق ذكره، ص131.

(4) Puaux, Op. Cit, P.34.

(5) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص288.

الاتاسي[6] ما يأتي: «**بناءً على الموقف السياسي الاخير، وتعذر الاستمرار في العمل، اجتمع مجلس الوزراء وقرر تقديم استقالة الحكومة من أعضاء الحكم، لذلك اتشرف بتقديم استقالتها راجياً قبولها، حفاظاً لمقامكم السامي أخلص عواطف الاحترام مع الدعاء بان يأخذ المولى بيدكم لانقاذ هذه الامة...**»[7].

وعلق بيو على استقالة الحكومة بقوله: «**ان هذه الاستقالة هي النتيجة الأولى لتصرفات جميل مردم**» ووصفه بأنه: «**رجل يحب الدوران في الظلام على الهجوم من الجبهة**»[8].

رابعاً: الانتفاضة الشعبية وشعار الغاء قرارات المفوض السامي الدينية:

أصدر رئيس الجمهورية السوري هاشم الأتاسي في 23 شباط عام 1939 المرسوم رقم (69) بقبول استقالة وزارة جميل مردم والمرسوم (170) بتسمية

(6) هاشم الاتاسي: هو هاشم بن خالد بن محمد بن عبد الستار الاتاسي، ولد عام 1875 في مدينة حمص، درس في بيروت في المدرسة السلطانية، وذهب الى استنابول لاكمال دراسته الثانوية، والتحق من هناك بالمدرسة الملكية الشاهينية وهي كلية العلوم السياسة الادارية فتخرج منها عام 1893، وعين قائمقام عام 1897، وانتخب عضواً في المؤتمر السوري العام1919، وانتخب رئيسا للمؤتمر الوطني عام 1920، شكل اول وزارة له في عهد حكومة فيصل عام 1920، ثم انتخب نائباً عن حمص في الجميعة التأسيسية عام 1928 ترأس الوفد السوري المفاوض الى باريس عام 1936 انتخب للجمهورية السورية منذ عام 1936، توفي عام 1960. للمزيد ينظر، أسامة رفعت حسن، هاشم الأتاسي ودوره السياسي في سورية 1965-1887، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

(7) غالب العياشي، الايضاحات السياسية واسرار الانتداب الفرنسي في سوريا، مطابع اشقر خوان، بيروت، 1955، ص428.

(8) Puaux, Op. Cit, P.33.

لطفي الحفار[1] رئيساً للوزارة[2].

ومن جانبه أعلن المفوض السامي بيو بعد اجتماعه برئيس الوزراء الجديد في 28 منه، ان قضية المذكرة التي رفضتها الحكومة السابقة اعتبرت ملغية وهي التي كانت السبب في توتر العلاقات مع بيو وطلبه استقالة الحكومة، ويضيف بيو في مذكراته «**انه بالنسبة للقرارات الدينية لقد اقترح على الحفار تشكيل لجنة قضائية من قضاة فرنسيين وسوريين ولبنانيين فقبل الحفار**»[3]. ولعل هذه الخطوة تهدف لامتصاص النقمة الشعبية المتزايدة ضد المفوض السامي الذي تعدى على مشاعر الأمة ومعتقداتها الدينية وبخاصة المسلمين منهم.

وتنفيذاً لمقترح بيو بشأن نظام قانون الطوائف وتعديله فقد أصدرت وزارة لطفي الحفار مرسوماً في 13 آذار عام 1939 بتأليف اللجنة المقترحة وقد جاءت على الوجه السابق، مع تعديل ينحصر بإحلال رئيس دائرة التمييز الشرعية عبد المحسن الاسطواني محل الشيخ شكري الاسطواني المستقيل لأسباب صحية، وأضيف الى اللجنة كعضو فيها الشيخ كامل القصاب وهو من العلماء ومن المحرضين على التظاهرات لإسقاط حكومة مردم السابقة، وبهذه الاجراءات حث الهدوء وتوقفت التظاهرات الشعبية في المدن السورية بانتظار توصيات اللجنة الجديدة بشأن القانون[4].

الا ان العلاقة بين لطفي الحفار وبيو قد ساءت بسبب اصرار الاخير على تنفيذ سياسة الطائفية في سوريا وامتناع فرنسا عن تصديق المعاهدة بجانب استمرار التظاهرات الشعبية وتوسعها بسبب قانون الطوائف، وكان لطفي الحفار قد وضع شرط الاستمرار في الحكم هو ابرام المعاهدة نفسها ولعدم الاستطاعة خلال فترة حكمه من اتخاذ اجراءات نحو ذلك بسبب سياسة فرض الارادة التي كان يمارسها بيو على الحكومة[5]، قدم الحفار كتاب استقالته الى رئيس الجمهورية في 15 آذار عام 1939 وقد ذكر فيه: «**ان الجانب الفرنسي يريد فرض أوضاع تخالف الاسس التي اتفق عليها، ولاننا دخلنا الحكم لنمثل حكماً نيابياً دستورياً استقلالياً بعيداً عن شوائب الانتداب وفرض الارادة الاجنبية، ولكننا وجدنا انفسنا أمام أحداث لا يمكن الصبر ولا السكوت عليها ولا سبيل الى دوام العمل اذا ظلت المناهج المتبعة في بعض اجزاء البلاد سائرة على النحو الذي ينتظر ان يكون له اسوء العواقب**»[6].

ومقابل ذلك حزمت الكتلة الوطنية امرها على استخدام جميع وسائل الضغط التي كانت تلجأ اليها من المظاهرات والاضرابات واغلاق الاسواق والمحال

(1) لطفي الحفار: هو لطفي بن حين بن محمود ينتسب الى عائلة الحفار، وهو لقب لمنهة القبور في المدينة المنورة، ولد في دمشق عام 1885، عرف عن ولعه بالعلم وشغفه بالمطالعة. تلقى تعليمه الابتدائي في المعاهدة السورية، وكان مولعاً منذ فترة صباه في كتابة مذكراته، على الرغم من انه لم يحصل على شهادة جامعية، انتمى الى جمعية النهضة العربية في عام 1906، ثم أصبح احد ابرز الاعضاء في حزب الشعب السوري عام 1925، شغل منصبي وزيراً للاشغال العامة والتجارة في عهد وزارة الراماد احمد نامي عام 1926، ساهم في تشكيل الكتلة الوطنية السورية عام 1928، اصبح وزيراً للمالية في 26تموز 1938في عهد حكومة هاشم الاتاسي، تولى رئاسة الوزراء في 24 شباط 1939، توفي في 4 شباط 1968 بعد اصابته بنوبة قلبية، للمزيد ينظر يوسف سامي فرحان حسين، لطفي الحفار ودوره تاريخ سورية 1968-1885، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الانبار، 2010.

(2) A.M.A.E, (S.-L.), Vol.520, P.28 ; A. M. A. E, NO. 200,VOl 17, P.159

(3) Puaux, Op. Cit, P.33.

(4) حول اللجنة المقترحة ينظر: يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص288.

(5) نجيب الارمنازي، المصدر السابق ، ص132.

(6) حول نص كتاب الاستقالة. ينظر: المصدر نفسه، ص132-133.

التجارية والهياج في الشوارع والاسواق[1]، احتجاجاً على استمرار المفوض السامي سياسته الطائفية، واتفقت الكتلة على رفع شعار موحد في جميع هذه المظاهر الاحتجاجية هو (الغاء قرارات المفوض السامي الدينية)[2].

وبالفعل شهدت المدن السورية انتفاضة شعبية عارمة في 18 آذار عام 1939، ووجدت بيو في هذه الاحداث مبرراً للتدخل وأحكام قبضته على البلاد، فبعث عن طريق مندوبه (دوهو تكلوك) انذاراً الى الحكومة السورية بضبط الامن في 18 آذار عام 1939، ومضت (24) ساعة على الانذار ولم تتوقف المظاهرات حيث زادت في اليوم الثاني فأعلن المفوض بيو استلامه السلطة في 20 آذار فاحتل الجيش الفرنسي ساحات دمشق وبعض طرقها واسواقها، واعلنت حالة الطوارئ في البلاد وتسلم الجيش ادارة الأمن العام في البلاد، وأصبحت سوريا تحت الإدارة الانتدابية المباشرة[3].

وأشارت الوثائق الفرنسية الى تمكن الجيش الفرنسي من اقرار الأمن في البلاد، وتجريد الحكم الوطني من أهم جهاز تنفيذي (الشرطة والدرك)، واعترفت فرنسا في تقريرها الى عصبة الأمم باستلام السلطات الفرنسية للأمن بدلاً من الشرطة والدرك وأصبح الوضع في دمشق في 20 آذار عام 1939 بأنه احتلال عسكري وأشارت الوثيقة الى حملة الاعتقالات التي طالت المتظاهرين[4].

ومنذ 20 آذار 1939 أصبحت البلاد تدار من قبل المفوض السامي بيو مباشرة عن طريق مندوبه (تكلوك) الذي نشر في يوم 21 آذار انذاراً الى الأهالي يطالبون بالهدوء ومنع التجمعات، ومن جهة قرر المفوض بيو تحويل المحاكم الاجنبية المختلطة (المؤلفة من قضاة فرنسيين وسوريين) بمتابعة جميع القضايا التي تخل بالأمن العام[5].

وقد أبرق المفوض بيو في 21 آذار عام 1939 الى باريس عن الاحداث التي شهدتها البلاد خلال اليومين السابقين، وذكر ان الحياة بدأت تعود الى طبيعتها، وان رئيس الحكومة الاتاسي لم يتمكن من تشكيل وزارة بهذه الظروف، وانه يفضل العودة الى البرلمان دستورياً، وأعلن بيو انه كلف مندوبه (تكلوك) بدمشق بمهمة رئيس الوزراء، وأكد انه اصدر اوامره الى قائد موقع دمشق (الجنرال كلير) باللجوء الى استعمال السلاح تجاه اي مقاومة[6].

وأمام هذا الارهاب الاستعماري العسكري قويت الانتفاضة الشعبية وبدأت الاضرابات تمتد من دمشق الى باقي المدن السورية، إذ أعلنت دمشق اضراباً لمدة اسبوعاً كاملاً ابتداءً من 23 آذار عام 1939، وامتد الاضراب الى مدن حلب وحمص وحماة، ولم تكن الانتفاضة الشعبية على الساسية الفرنسية الجديدة تقتصر على المدن الكبيرة فقط بل امتدت الى بعض المدن الصغيرة، ففي 30 آذار عام 1939 أضربت مدينة درعا وأرسل شبابها برقية احتجاج الى المفوض بيو طالبوا فيها بتحقيق «الوحدة وتصديق المعاهدة والغاء نظام الطوائف» وتبعتها مدينة دير الزور في اليوم نفسه باضراب عام مطالبة بالغاء نظام الطوائف الدينية، كما بينت البرقيات التي رفعوها للمفوض بيو بهذا الشأن[7].

(1) A. M. A. DF, NO .181, P. 372.

(2) Puaux, Op. Cit, P.34.

(3) لمزيد من التفاصيل حول الانتفاضة الشعبية السورية عام 1939. ينظر: منير الريس، المصدر السابق، ص-309 310 ؛ يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص209 ؛ ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا 1939-1920، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص173-172.

(4) Rapport, a' S.D.N. Anne'e, 1939, P.7.

(5) A.M.A.E, S. D. N., Vol.573, P.157.

(6) Puaux, Op. Cit, P.35.

(7) لمزيد من التفاصيل عن الانتفاضة الشعبية في المدن السورية.

وأمام تصاعد وتيرة الانتفاضة الشعبية واتساعها وزيادة النقمة الجماهيرية على السياسة الفرنسية الجديدة بسبب نكول فرنسا عن المعاهدة واساءتها الى مشاعر السكان الدينية خوفاً من تفجير الاوضاع وانفلات زمام الأمور من يدها، أشارت الحكومة الفرنسية على المفوض بيو بتعديل قانون الطوائف الدينية بعدم تطبيقه على المسلمين حتى يتمكنوا من انهاء الانتفاضة الشعبية، ولذلك أصدر بيو قراره رقم (53) في 30 آذار عام 1939، الذي تضمن عدم تطبيق القرارين السابقين [رقم 60 الصادر في 13 أذار عام 1936 ورقم 146 الصادر في 18 تشرين الثاني 1938 والمعدل للسابق]، على المسلمين[1].

ويشير المفوض بيو بأن الحياة الطبيعية بدأت تعود الى دمشق وباقي المدن السورية بعد هذا القرار، وأخذت المحلات تفتح أبوابها والقوات الفرنسية تنسحب تدريجياً من المدن، ولكن ما زالت ادارة الامن العام (الشرطة والدرك) بيد ادارة الانتداب الفرنسية وقواتها العسكرية[2].

خامساً:

بيو وفكرة انشاء الملكية في سوريا:

اشرنا بأن الحكومة الفرنسية عندما اختارت غابريل بيو مندوباً سامياً لها على سوريا ولبنان، قد حددت له مدة ثلاثة أشهر لدراسة أحوال البلدين ورفع تقرير لها بهذا الشأن، وهذا ما أكده المفوض بيو في أول اجتماع له مع أركان المفوضية العامة بدمشق فور وصوله اليها في 12 كانون الثاني عام 1939 بقوله: «**ان المعاهدة قد تأجل تصديقها من المجلس النيابي الفرنسي، وانا اتيت الى سوريا ولبنان أدرس الحالة، فاسمحوا لي بهدنة لثلاثة اشهر ثم ارفع تقريري ونرى ما نعمل**»[3].

ويبدو ان ثلاثة اشهر التي قضاها بيو في سوريا ولبنان كانت لدراسة قضية المعاهدة وجمع المعلومات حول البلدين، لذا فإن مهمته خلال هذه المدة كانت لتهدئة الامور واتباع سياسة المماطلة وعدم البت في أمر المعاهدة التي يطالب بها الشعب السوري واللبناني بعدما رفضها البرلمان الفرنسي.

وبعد انتهاء المدة المحددة سافر بيو الى باريس ووصلها في 20 نيسان عام 1939، وقام بعرض تقريره على المسؤولين الفرنسيين، وقد اطلع رئيس الوزراء الفرنسي دلاديه على مقترحاته بتعديل المعاهدة مع سوريا ولبنان فقبلها كلها حسب ما جاء في مذكرات بيو نفسه، والتي يشير فيها بأنه قابل في باريس كثير من المسؤولين المهتمين بالقضية السورية ليسترشد بآرائهم حول ما يجب عمله في سوريا حتى لا يهاجم في غيابه منهم[4].

كانت فكرة انشاء الملكية في سوريا من الأمور التي تشغل فكر المفوض السامي بيو، اذ كان يرى فيها الحل الأمثل أسوة بمناطق الانتداب البريطانية في العراق وشرق الأردن، وتحدث بيو عن أفكاره تلك في مذكراته، وأوضح ان النظام الملكي هي طريقة الحكم الممكنة في سوريا فقال: «**لماذا لا نقيم في سوريا ملكا؟ وان معاهدة معقودة مع ملك يكون حظها من الدوام أكثر لأنها لا تربط رجلاً او حزباً ولكن أسرة، وستنشأ صداقة بين فرنسا والتاج السوري، فيكون الأمر أكثر استقراراً وتأثيراً، لأنه أكثر انسانية من ارتباط نظري شرعي، فالملك الذي يأخذ على عاتقه السلطة العليا حسب الطريقة الشرقية،**

ينظر: يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص296-294 ؛ منير الريس، المصدر السابق، ص310-307 ؛
A.M.A.E, S. D. N., Vol.573, P.206-207.

(1) Puaux, Op. Cit, P.36-37.

(2) Ibid, P.39.

(3) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص461-460.

(4) Puaux, Op. Cit, P.40.

لا يكون كثير الإهتمام بمطالب العناصر التي تنشد الشعبية، ومن الممكن بالتالي تأييد عرشه بمجالس تمثيلية مقامة على نظام يوافق الاخلاق المحلية، ويمكن تقدير ان سكان منطقة اللاذقية والسويداء قد يرضون ان يبذلوا طاعتهم الى ملك يرجع الى احدى الاسر الاسلامية الكبرى، اكثر من بذلها الى وزارة مدنية من سكان دمشق، ولكن هل تستطيع الجمهورية الفرنسية ان تضع ملكا؟ ما كان بوسعي ان اقترح مثل ذلك على رجل مثل بونكاريه رئيس الوزراء الفرنسي السابق المتعصب للجمهورية، ولكني اقدمت على عرضها على المسيو دلادييه»[1].

وخلال الاجتماع الذي عقد في مكتب رئيس الوزراء دلادييه وحضره ايضاً وزير الخارجية جورج بوثيه ومساعدوه والجنرال غاملان قائد الجيش الفرنسي في الشرق، وجرى بحث القضية السورية، يقول بيو: **«ان كل ما اقترحته لتعديل المعاهدة مقبولاً، لكن أمر إنشاء مملكة في سوريا ظهر انه أخاف الجميع»**، بينما يشير بيو أكثر شخصية قرباً الى افكاري هو رئيس لجنة الشؤون المالية بمجلس الشورى (جوزيف كايو) حيث تم مقابلته في باريس اذ يصف اللقاء بالقول: **«صغى الي بانتباه وعناية ثم قدم لي درساً فيما يتعلق بقوانين المملكة حيث قال: اياك ان تقيم نظاماً بريطانياً في سوريا»**[2].

وأشارت الوثائق الفرنسية الى مقال نشر في الصحافة الفرنسية في 24 آذار 1939 بعنوان هل سيكون في سوريا ملكاً، جاء فيه: **«ان ترديد بعض الفرنسيين لفكرة الملكية في سوريا يأتي رداً على ما يشاع عن أطماع الأمير عبدالله بن الحسين في إقامة دولة تضم تحت حكمه الأردن وفلسطين وسوريا ولبنان (سوريا الكبرى) ويكون ملكاً عليها، وانها الفكرة السورية التي يحتفظ بها اصدقاؤه الانكليز، ولذلك كانت التقارير الفرنسية ترفع الى وزير الخارجية الفرنسي باستمرار لشرح تطورات قضية انشاء ملكية في سوريا»**.

أما بشأن المقترحات التي تضمنها تقريره المقدم الى باريس، فقد أشار بيو الى ضرورة تضمين المعاهدة نظام خاص للمحافظات في اطار الوحدة السورية، واقامة نظام الحكم الذاتي في منطقتي اللاذقية والسويداء لأن ذلك يضمن عدم إقامة الانتفاضات المحلية وتأمين المساواة العادلة تحت حماية القانون ولكل دين ومذهب، كما أوضح بيو في تقريره ان السلامة الداخلية والخارجية تستدعي تنظيماً جديداً للتعاون والتحالف العسكري بين الحكومتين الفرنسية والسورية لأن الاتفاق العسكري في المعاهدة الموقعة عام 1936 يشتمل على محور الجلاء، بينما الحالة الدولية تتطلب تثبيت مركز فرنسا العسكري في الشرق عن طريق معاهدة يعترف بها دولياً، كما هو في المعاهدات البريطانية في مناطق انتدابها[3].

وهكذا يبدو واضحاً ان المفوض السامي بيو قد حدد ملامح السياسة الفرنسية الجديدة تجاه سوريا والقائمة على أساس السيطرة المطلقة وضرب كل مظاهر الحكم الوطني في البلاد او على أقل تقدير ان هذه المقترحات التي قدمها المفوض والتي نالت موافقة حكومة باريس توضح ان فرنسا لم تكن راغبة على الاقل في ذلك الوقت، في التخلي عن سيطرتها على مناطق انتدابها في سوريا ولبنان، اذ كان المفوض بيو «يحتج بالحالة الدولية التي تنذر بوقوع حرب عالمية ثانية»[4]، على حد ما أشارت اليه الوثائق.

سادساً: البرنامج السياسي للمفوضية العليا وانهاء الحكم الوطني في سوريا:

في العاشر من آيار 1939 عاد المفوض السامي الى سوريا، وبدأ بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع حكومته

(1) Puaux, Op. Cit, P.41.
(2) Ibid, P.41-42.
(3) Puaux, Op. Cit, P.43.
(4) A.M.A.E, (S.-L.), Vol.496, P.212.

بباريس حول تعديلات المعاهدة التي تضمن تثبيت مركز فرنسا في المنطقة، وحاول بيو ان يقنع رئيس الوزراء نصوح النجاري بقبول المقترحات الجديدة لتعديل المعاهدة، فاجتمع به وباعضاء الحكومة بعد اجتماعه برئيس الجمهورية هاشم الاتاسي الذي وعده بدراستها، ولكن نصوح النجاري رفض قبول التعديلات[1].

وأمام ضغط المفوض بضرورة تنفيذ الشروط المقترحات التي وضعها لتعديل المعاهدة اضطر نصوح النجاري الى تقديم استقالته في 15 آيار 1939، ويعلق بيو على هذا الموقف بقوله: «**ان النجاري لم يترك اي احتمال، فكان قد قرر بشدة وبصرامة بصورة لا تدع مجال للشك، عدم ترك فرصة لأية مفاوضات لتعديل شروط المعاهدة فقدم استقالته**»[2].

وأمام تطورات الازمة تعذر تشكيل وزارة جديدة في هذه الظروف، لذلك ظل نصوح النجاري واعضاء حكومته نحو شهرين يديرون الأعمال بالوكالة بناءً على طلب رئيس الجمهورية، ولم يصدر من هاشم الاتاسي مرسوم بقبول الاستقالة وتشكيل مجلس وزراء جديد[3].

ومما زاد الأمور تأزما بين سوريا وفرنساهو اصرار المجلس النيابي السوري على التمسك بمعاهدة 1936 كأساس للتعاون مع فرنسا ورفض أية تعديلات وذلك في اخر جلسة في الدورة العادية التي عقدت في 31 آيار 1939[4].

وجد المفوض السامي بيو في استمرار الازمة الوزارية فرصة في البدء بتنفيذ سياسته الجديدة تجاه المعاهدة والحكم الوطني وحسب تعليمات حكومته، فقام في 9 حزيران 1939 بتبليغ المطالب الفرنسية الجديدة عن طريق مندوبه (دوهو تكلوك) الى الحكومة الفرنسية والتي اسماها بيو (البرنامج السياسي للمفوضية العليا) وهذه المطالب هي[5]:

1. حل المجلس النيابي السوري خلال شهر.
2. وضع نظام اداري من أجل اقامة انتخابات جديدة.
3. تطبيق الاستقلال الذاتي الاداري لمحافظتي اللاذقية والسويداء.
4. انشاء سياسة خاصة بحكم ذاتي اداري لمنطقة الجزيرة.

وبمجرد النظر الى هذه المطالب يتضح تماما ان السياسة الفرنسية الجديدة تخطط لالغاء المعاهدة وعدم ابرامها وانهاء الحكم الوطني في البلاد، وتشجيع النعرة الانفصالية في مناطق اللاذقية والسويداء والجزيرة تمهيداً لفصلها عن سوريا، وذلك بمنح سكان هذه المناطق صلاحيات وامتيازات تخرجهم عن نطاق الوحدة السورية التي حددتها معاهدة 1936، وكان بيو قد أشار في مقترحاته الى حكومته بباريس التعديلات التي يريد ادخالهم على المعاهدة بشأن هذه المناطق وبذلك عادت فرنسا الى سياستها القديمة القائمة على الاسس الطائفية، وبعد تقديم المفوض السامي برنامج المفوضية العليا السياسي للحكومة اصبح من المتعذر عليها الاستمرار في ادارة الامور والاعمال بالوكالة ولهذا قدم نصوح النجاري رئيس الوزراء استقالة حكومته في 4 تموز 1939 الى رئيس الجمهورية الذي قبلها في اليوم نفسه[6].

ويشير المفوض بيو الى ان وضع الرئيس هاشم الاتاسي قد تحرج أكثر بعد استقالة الوزارة، ولذلك كتب رسالة احتجاج على اجراءات المفوضية الى رئيس

(1) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص298 ؛ نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص134.
(2) Puaux, Op. Cit, P.43.
(3) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص419.
(4) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج4، ص445.
(5) A.M.A.E, S. D. N.1939, Vol.573, P.243-244.
(6) يوسف الحكيم، المصدر السابق، ص298.

الجمهورية الفرنسية، وأعلن عن تقديم استقالته في 7 تموز 1939 الى المجلس النيابي السوري، وغادر دمشق الى بلدته حمص ليلاً[1].

ويشير (منير الريس) بأن هاشم الاتاسي اشار في كتاب استقالته قائلاً: «**لقد ذهبت ضياعاً تلك الآمال التي توجهنا بها الى سياسة التحالف والتعاون مع فرنسا...**» وأشار الى انه لا يريد ان يسافر الى فرنسا لاقناعهم بان سياسة التعاقد والتفاهم هي اجدر لهم وهم على ابواب حرب عالمية[2]، ويتضح من كتاب الاستقالة اعتراف هاشم الاتاسي بخطأ سياسة التعاهد مع الفرنسيين والثقة بوعودهم.

شجعت استقالة رئيس الجمهورية هاشم الاتاسي المفوض السامي للسير بخططه لالغاء الجمهورية والحكم الوطني، فسارع الى اصدار قراره المرقم (144) في 8 تموز عام 1939 والذي ينص على وقف تطبيق دستور الدولة السورية فيما يتعلق بتنظيم سير السلطة التنفيذية والتشريعية وحل مجلس النواب، الى حيث اجراء انتخابات نيابية جديدة، وتضمن القرار ان يعهد بتأمين السلطة التنفيذية الى مجلس يؤلف من مدبري المصالح العامين برئاسة مدير الداخلية العام ولكن تحت مراقبة المفوض السامي، وبرر بيو قراره الاخير الى استقالة رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية[3].

وفي اليوم نفسه اصدر بيو قراره رقم (145) يتضمن استناد امر تشكيل الحكومة الى مجلس المدبرين العامين برئاسة بهيج الخطيب، اذ كانت رئاسة المجلس بمثابة رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء معا[4]، واصبحت للمجلس صلاحية اصدار مراسيم اشتراكية تصبح نافذة بعد موافقة المندوب السامي عليها[5].

ولقد ارادت فرنسا من حكومة المدبرين ان تكون ادارة لفرض الحكم العسكري المباشر على البلاد، وبالفعل خضعت سوريا خلال هذه المدة الى الحكم العسكري المباشر، وتمكن المفوض السامي بيو ان يمسك بيده زمام جميع السلطات في سوريا[6].

ويشير عبد الوهاب الكيالي الى المفوض بيو أصدر في 9 تموز عام 1939 بيانا برر فيه تكليف مجلس المدبرين العامين لادارة البلاد بسبب الاستقالتين المتعاقبتين لمجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، وحاول في بيانه طمأنة السوريين بأن ذلك لا يتعارض مطلقاً مع عزم فرنسا على المفاوضة لعقد معاهدة مع سوريا[7].

وكشفت الوثائق الفرنسية بأن الهدف من اقامة حكومة المدبرين بأنه «**تهدئة الاوضاع وتخفيف حدة التعصب بالاصلاحات المالية والخدمات وبالادارة في تقليل المصروفات في الاموال العامة...**» وأشارت أيضاً الى: «**ان الحكومة الفرنسية تفتخر بأن اقامة حكومة المدبرين تتم بقرار منهم وبصورة سريعة وانه لم يصطدم بأية مقاومة سورية، وبقي زمام الامور بأيديهم وأوقف المعارضة عن التسبب في فوضى الحكم**»[8].

وهكذا عادت سوريا تحكم من قبل الفرنسيين بالقسوة والانتقام وتصفية كل اعداء الانتداب من المواطنيين السوريين مستفيدين من ظهور بوادر الحرب العالمية الثانية مبررا لاحكامهم العرفية.

(1) Puaux, Op. Cit, P.46.

(2) منير الريس، المصدر السابق، ص330.

(3) A.M.A.E, (S.-L.), Vol.496, P.212.

(4) تشكلت حكومة المديرين العامين من خليل رفعت للعدلية، وحسن البيطار للمالية، وعبد اللطيف الشطي للمعارف، ويوسف عطاالله للاقتصاد الوطني. للتفاصيل ينظر: العياشي، المصدر السابق، ص430-429.

(5) المصدر نفسه، ص430.

(6) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4812، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، تقارير عامة لسنة 1940، و8 ، ص29.

(7) عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ص424.

(8) A.M.A.E, (S.-L.), Vol.496, P.213-214.

سابعاً: عزل المفوض السامي بيو عن منصبه عام 1940:

عشية الحرب العالمية الثانية أعادت فرنسا حكمها المباشر على سوريا، وعينت الجنرال مكسيم ويغاند قائداً عاماً لمسرح عمليات الشرق الأوسط، وجرى تعزيز الجيش الفرنسي في سوريا ولبنان بقوات فرنسية جديدة، فتراوحت اعداد القوات المعسكرة في سوريا ولبنان ما بين (100.000 الى 150.000) جندي[1]، وقام ويغاند باعفاء المفوض السامي بيو من مهامه العسكرية، وحصرها بالامور الدينية فقط[2].

وقد أعلن بيو الاحكام العرفية في سوريا، موجهاً نداءً الى السوريين بالوقوف الى جانب فرنسا في الحرب، وقام بسلسلة من الاجراءات الاحترازية في سوريا لمواجهة ظروف الحرب، والتي لم تشكل سوريا جبهة من جبهاتها القتالية، فكان في مقدمتها مراقبة المراسلات والمطبوعات، ومنع الاستماع الى الاذاعات الالمانية ومصادرة السلاح من الاهالي والسيطرة على النشاطات العامة فضلاً عن الاشراف والسيطرة التامة على الصناعات الرئيسية، والاستحواذ على المواد الغذائية الاساسية والسيطرة على طرق توزيعها والاستحواذ على كل ما يمكن ان تستفاد منه الجيوش الفرنسية لمواجهة الخطر الالماني، وذلك بناءً على المرسوم رقم (193) الذي اصدره المفوض السامي بيو في الثلاثين من آب عام 1939، والذي اعطي بموجبه الجيش الفرنسي حق مصادرة كل ما يحتاجه في الحرب[3].

وعلى الصعيد الاحتزازي أيضاً سافر المفوض السامي بيو الى منطقة جبل الدروز[4] في شريشان عام 1940 نظراً لما رأى فيه الفرنسيون من اهمية لهذا المعقل من حيث ان هذا الجبل كان بمثابة معقل حصين لمقاتلين اشداء وهو مركز لعدة ثورات، فضلا عن كونه اداة رئيسية يمكن استخدامها ضد الحركة الوطنية في سوريا عامة فيما اذا اثيرت النعرات الطائفية، والتقى اثناء زيارته بسلطان باشا الاطرش[5] بهدف التقرب منه ونيل عطفه، وقامت الصحف الفرنسية بنشر صور ذلك اللقاء لغرض اهداف سياسية مقصودة[6].

بعد ان ازدادت الانتصارات الالمانية في اوروبا اخذ القلق يساور الحكومة الفرنسية، فاستدعت الجنرال ويغاند في السابع عشر من آيار عام 1940 الى باريس

(1) رائد عباس فاضل، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان 1946-1920، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006، ص101.

(2) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، 1950-1920، مطبعة باسيل اخوان، بيروت، 1960، ص101.

(3) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص366.

(4) جبل الدروز: ويعرف بجبل العرب، وهو جبل صخري يقع في القسم الجنوبي من سوريا ويبعد عن العاصمة دمشق حوالي(120)كم، وكان يعرف بعدة تسميات منها جبل الريان وجبل حوران فضلاً عن جبل العرب للمزيد ينظر: سرمد عكيدي فتحي، دور الدروز السياسي في سورية 1920 - 1946، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012، ص19، مجلة سوريا، قضايا حفظ المواقع الاثرية والاوابد والاستفادة منها، مؤسسة الاونيسكو ومديرية الاثار العامة في سوريا، مطبعة الترقي، 1955، ص18.

(5) سلطان باشا الاطرش: مناضل سياسي سوري، ينتمي الى الطائفة الدروزية، ولد عام 1891 في قرية القرية، قام بمناورات عديدة ضد الحكم التركي هادفا منها طرد الاتراك من البلاد العربية مبتدءاً من سورية، شارك في الثورة العربية الى جانب الامير فيصل، ثم برز دوره في الثورة السورية الكبرى، فأصبح القائد العام للجيش السوري المشارك في عدة معارك من اشهرها معركة الكفر والمزرعة، توفي عام 1982. للمزيد ينظر، جورج فارس، من هو في سورية، الوكالة العربية للنشر والدعايا في سورية 1948.

(6) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4811، تقرير المفوضية العراقية في بيروت والمرسل الى وزارة الخارجية، المؤرخ في نيسان 1940، و69 ، ص121.

ليتسنم منصب القائد العام للجيوش الفرنسية وخلفه في قيادة الشرق الجنرال ميتلهاوزر الاقدم سناً والذي عرف بشدته[1].

وعلى اثر المعارك التي دارت رحاها بين الفرنسيين والالمان، انهارت القوات الفرنسية امام القوات الالمانية ودخلت الاخيرة باريس في 14 حزيران عام 1940[2]، وهناك من يرى ان المارشال (بيتان) رئيس اركان الجيوش الفرنسية هو الذي طلب الهدنة من المانيا بعد ان اصبحت هزيمة الفرنسيين مؤكدة، وجرى التوقيع عليها في 17 حزيران من العام نفسه، وتشكلت على اثرها حكومة جديدة في فرنسا موالية للالمان عرفت باسم حكومة المارشال بيتان نسبة الى رئيسها بيتان رئيس اركان الجيوش الفرنسية، والتي انتقلت فيما بعد الى مدينة فيشي وسط فرنسا في 2 تموز عام 1940 فعرفت بحكومة فيشي فيما بعد[3].

وهكذا بعد استسلام فرنسا انقسم القادة الفرنسيون بين حكومتين تمثلت الاولى بحكومة بيتان (حكومة فيشي) والثانية بحكومة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول (De Gualle)[4]، وقد انحاز المفوض السامي بيو في البداية الى حكومة فرنسا الحرة، ومن ثم اعلن ولائه للحكومة الفيشية[5].

ويشير بعض المؤرخين الى ان المفوض السامي بيو رفض استسلام البلاد الخاضعة للانتداب الفرنسي في المشرق العربي (سوريا ولبنان)، وقرر الاستمرار في تأدية رسالة فرنسا في البلاد الخاضعة للانتداب الفرنسي، وعلى الدفاع عنها بكل قوة وشجاعة للحفاظ على كرامة فرنسا[6].

الا ان ميتلهاوزر قائد القوات الفرنسية في المشرق اصدر بيانا في 27 حزيران عام 1940 اعلن فيه انهاء حالة الحرب في المشرق ضد دول المحور، وقبول قرار السلطات العسكرية الفرنسية في سوريا بالالتحاق بحكومة فيشي[7].

وقد ادى عدم استقرار موقفه من جهة، ونظراً لميوله المعروفة تجاه الحلفاء من جهة اخرى الى اعتقاد الحكومة الفيشية بأن المفوض السامي غابريل بيو غير مناسب في منصبه لذا استدعته الحكومة في 24 تشرين الثاني 1940 الى باريس وعزلته عن منصبه، وعينت بدلا منه الجنرال دانتز مفوضاً سامياً لفرنسا في سوريا ولبنان[8].

وبعزل المفوض السامي الفرنسي غابريل بيو من منصبه انطوت مرحلة تاريخية تعد الاصعب في تاريخ سوريا المعاصرة .

الخاتمة:

لقد اتضح من سير الاحداث ان المفوض السامي الفرنسي غابريل بيو كان يعمل على تهدئة الامور واتباع سياسة المماطلة وعدم البت في أمر المعاهدة الفرنسية مع سوريا عام 1936 بعدما رفضها البرلمان الفرنسي، اذ ان الحكومة الفرنسية الراديكالية المتطرفة التي استلمت الحكم عام 1938 برئاسة دلاديه تريد استمرار

(1) نزار الكيالي، المصدر السابق، ص347.
(2) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4811، تقارير المفوضية العراقية في بيروت المرسلة الى وزارة الخارجية ذي الرقم ش/1960/ 1908، المؤرخ في حزيران 1949، و66 ، ص128.
(3) ستيفن همسلي لونكريك، المصدر السابق، ص368.
(4) شارل ديغول، مذكرات الحرب، ج1، النفير –1940 1942، ترجمة: عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، بيروت، 1967، ص229.
(5) نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص143.
(6) نزار الكيالي، المصدر السابق، ص102 ؛ نجيب الارمنازي، المصدر السابق، ص142.
(7) نزار الكيالي، المصدر السابق، ص103.
(8) ميشيل كرستيان رافيه، المسألة السورية المزدوجة (سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية)، ترجمة: اللواء جبرائيل البيطار، دار طلاس للنشر، دمشق، 1984، ص75.

الانتداب الفرنسي على مناطقها في المشرق العربي ومنها سوريا.

ولم يكن للحكومة الفرنسية الجديدة الرضوخ للمطالب الوطنية السورية بعقد المعاهدة واعلان الاستقلال بعد انهاء الانتداب، وهنا بدأوا بتعيين بيو مفوضاً سامياً لها على سوريا ولبنان لتنفيذ سياستها الجديدة، وكان من اولوياتها ايجاد الفرقة بين ابناء الشعب العربي الواحد ولعل اصرارها على تمثيل قانون الطوائف الدينية دليل واضح على تلك السياسة فضلاً عن سياستها على اسس دينية وقومية اذ ان سياسة السيطرة والطائفية هي الكفيل من وجهة نظرهم في ضرب كل مظاهر الوحدة السورية وهدم جمهورية المعاهدة وانهاء الحكم الوطني في البلاد، وذلك بتشجيع اقامة الحكم اللامركزي في العديد من المحافظات السورية وحل البرلمان وايقاف العمل بالدستور، واعلان عودة البلاد الى الحكم العسكري الفرنسي المباشر، وهذا ما تم في عهد المفوض السامي بيو.

المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق غير المنشورة:

– وثائق البلاط الملكي العراقي (د. ك. و):

1) د.ك . و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملف731/ 311، تقرير المفوضية العراقية في بيروت والمرسل الى وزارة الخارجية العراقية برقم 7178 والمؤرخ في آب 1933، و18.

2) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4812 ، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية برقم 6/ 1/ 33، المؤرخ في 16 كانون الثاني 1939، و3 .

3) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4812 ، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، تقارير عامة لسنة 1940، و8 .

4) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4812، تقارير المفوضية العراقية في سوريا 1939–1945، و3 .

5) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4811، تقارير المفوضية العراقية في بيروت المرسلة الى وزارة الخارجية ذي الرقم ش/ 1960/ 1908، المؤرخ في حزيران 1949، و66 .

6) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4811، تقرير المفوضية العراقية في بيروت والمرسل الى وزارة الخارجية، المؤرخ في نيسان 1940، و69 .

7) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، رقم الملفة 311/ 4812 ، تقارير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية، المؤرخ في 14 كانون الثاني 1939، و3.

8) د.ك.و. ملفات البلاط الملكي، رقم الملف 4812 / 311 ، تقرير المفوضية العراقية في دمشق الى وزارة الخارجية العراقية في 14 كانون الثاني 1939، و3 .

- الوثائق الاجنبية:

1. الوثائق الفرنسية:

1. A.M.A.E, (S.-L.), Vol.496.
2. A.M.A.E, (S.-L.), Vol.520.
3. A.M.A.E, L. (S.-L.), Vol.573.
4. A.M.A.E, Societe des Nations, Vol.573.
5. A. M. A. E. No,200, Vol. 17, P; 159.
6. A. M. A. E. D. F, NO. 350, P 322.
7. A. M. A. E. S.D. NO. 524, P. 40.
8. A. M. A. D.F, NO. 584, P.53.
9. A. M. A. D.F, NO. 181, P. 372.

2. الوثائق البريطانية:

10. F.O.371/23276, E390, No.16, P.73, British, cousuL To Paris, 31, January, 1939.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

1) أسامة رفعت حسن، هاشم الأتاسي ودوره السياسي في سورية 1887- 1990، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2006.

2) رائد عباس فاضل، السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان 1920-1946، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2006.

3) سرمد عكيدي فتحي، دوره الدروز السياسي في سورية 1920- 1946، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.

4) عبد السلام متعب عيدان، جميل مردم، دوره السياسي والدبلوماسي حتى عام 1948، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، 2000.

5) كريم طلال مسير ، العراق والاحداث السياسية في سوريا 1938-1946، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1988.

6) يوسف سامي فرحان حسين، لطفي الحفار ودوره في تاريخ سورية 1885-1968، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد.

ثالثاً: الكتب العربية والمعربة:

1) انطوان لمارج ، لبنان السلطات العامة، بيروت، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، 1963.

2) جورج انطونيوس ، يقظة العرب، ترجمة: ناصر الدين الاسد واحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، 1974.

3) جورج فارس، من هو في سورية، الوكالة العربية للنشر والدعايا في سورية، 1948.

4) ذوقان قرقوط، تطور الحركة الوطنية في سوريا 1920-1939، دار الطليعة، بيروت، 1975.

5) زين نور الدين، الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت، 1971.

6) ستيفن همسلي لونكريك ، سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ترجمة: بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت، 1978.

7) سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية، (1920-1970)، بيروت، دار ابن خلدون، 1977.

8) عبد الرحمن الكيالي ، المراحل في الانتداب الفرنسي ونظالنا الوطني 1926-1939، ج4، مطبعة الضاد، حلب، 1940.

9) فلاد يمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية في سورية 1927-1925، ترجمة محمد دياب، ط1، بيروت، 1987
10) غالب العياشي، الايضاحات السياسية واسرار الانتداب الفرنسي في سوريا، مطابع اشقر خوان، بيروت، 1955.
11) مجيد خدوري ، نظام الانتداب، تحليل ونقد، مطبعة ام الربيعين، الموصل، 1933.
12) مسعود ضاهر ، تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926 ، دار الفارابي، بيروت، 1974.
13) منير الريس، الكتاب الذهبي للثورات الوطنية في المشرق العربي، مطابع الغرباء، دمشق، 1976.
14) موسى محمد ال طويرش ، تاريخ العالم المعاصر بعد الحرب العالمية الاولى 1971-1914، بغداد، 2009.
15) ميشيل كرستيان رافيه، المسألة السورية المزدوجة (سوريا في ظل الحرب العالمية الثانية)، ترجمة: اللواء جبرائيل البيطار، دار طلاس للنشر، دمشق، 1984.
16) نجيب الارمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1973.
17) نزار الكيالي، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر، 1950-1920، مطبعة باسيل اخوان، بيروت، 1960.
18) يوسف الحكيم، سوريا والانتداب الفرنسي، دار النهار للنشر، بيروت، 1983.

رابعاً: المذكرات:

1. شارل ديغول، مذكرات الحرب، النفير 1940-1942، ترجمة: عبد اللطيف شرارة، ج1، منشورات عويدات، بيروت، 1967.

خامساً: الموسوعات:

1. آلن بالمر، موسوعة التاريخ الحديث، ترجمة: سوسن فيصل سامر ويوسف محمد امين، ج1، دار المأمون للنشر، بغداد، 1992.

2. روجرز باركنسن، موسوعة الحرب الحديثة، ترجمة سمير عبد الكريم الجلبي، ج1، دار المأمون للنشر، بغداد، 1990.

3. صباح نوري المزروك، جميل مردم(1894-1960)، موسوعة اعلام العرب، ج1، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2000.

سادساً: الدوريات:

1. مجلة سوريا، قضايا حفظ المواقع الأثرية والاوابد والاستفادة منها، مؤسسة الاونيسكو ومديرية الاثار والترقي، 1955.

سابعاً: الكتب الاجنبية:

1. Archives du Miustere Des Affaies Etrangeres (A.M.A.E): Paris Syria – Lebanon, (S.-L.) 1930-1940. Vol. 493, P.110-111 ;
2. Puaux, Gabrial, Deux annees au, Levant, Souvenirs de La syria et du Liban, 1939-1940, paris, D.T., P.18.
3. Rapport du Miustere Des Affaies Etrangeres a' La Societe' des Nations sur La situation de La syrie et de liban, anuees 1924-1939, Paris, Vol. 1939, p.2-3.
4. Rapport, a' S.D.N. Anne'e, 1938, P.70.
5. Vienot, p., Le tral Te' franco-syrien, Paris, 1939, P.16.